العنوان:	نحو تنشيط السياحة المصرية مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، (القاهرة: 14 مارس 2002)
المصدر:	مجلة النهضة
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي:	محروس، أحمد
المجلد/العدد:	مج 3, ع 12
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2002
الشهر:	يوليو
الصفحات:	144 - 152
رقم MD:	66844
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الترويج السياحي، مصر، اقتصاديات السياحة، صناعة السياحة، الخدمات السياحية، العلاقات العامة، الاستثمارات الاجنبية، الندوات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/66844

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

نحو تنشيط السياحة المصرية
مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة
(القاهرة ١٤ مارس ٢٠٠٢)

أحمـــد محروس*

ازدهار السياحة مرتبط باستقرار الأحوال السياسية والاقتصادية في كل مكان فـــي العـــالم، فصناعـــة السياحة صناعة هشة وحساسة لأي تغيرات سواء داخلية أو خارجية. لذلـــك كـــانت تداعيـــات أحـــداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على السياحة العالمية بشكل عام والسياحة المصرية بشكل خـــاص عريضـــة عـــرض الكـــرة الأرضية سواء على مستوى قضايا الإرهاب والأمن والسلام الإقليمي والعالمي أوعلـــى مســـتوى العلاقـــات الدولية وطبيعتها بشكل عام سياسيا واقتصاديا وثقافيا.

في هذا الإطار عقد مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة حلقته لمنتدى السياســـات العامـــة حـــول موضوع "نحو تنشيط السياحة المصرية". وذلك فى إطار اهتمامه بأهمية ودور المراكز البحثية فـــى اكتشـــاف ومواجهة قضايا المجتمع.

وقد بدأت أعمال المؤتمر بتقديم كمال المنوفى –عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ورئيس مجلـــس إدارة المركز– تناول فيه أهمية السياحة سواء باعتبارها قاطرة التنمية أو لأنها صناعة كثيفة العمالـــة توفـــر العديد من فرص العمل. وقد أشار إلى أن السياحة تقوم على عدد من المقومـــات تبـــدأ بحـــرف S وهـــى: (الأمن Security ، والشمس Sun ، والبحر Sea ، والرمـــال Sand ، والأمـــان Safety ، والخدمـــات Services).

وقد ألقي عادل راضى –رئيس هيئة التنمية السياحية – كلمة وزير السياحة بالنيابة عنه. والتى تناول فيها أربع قضايا أساسية وهى:

أولا : التحديات الخارجية التى تواجه السياحة المصرية :

وأشار فيها إلي :

–أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها علي الاقتصاد العالمي (والمصري) وخاصة علـــي صنـــاعتي الطيران المدني الدولية والسياحة العالمية.

–تصاعد الأحداث العسكرية بالأراضي الفلسطينية ، وإدراج مصر ضمن مناطق الخطر، ورفع التـــأمين البحري والجوي علي الحركة الناقلة للسائحين ، والخلط الخاطئ بين الإرهاب والإســـلام ، وتكـــرار التذكـــير بالدور المزعوم للإرهابيين المصريين في تنظيم القاعدة.

---

* باحث بمركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

-استمرار الركود الاقتصادي العالمي (والذي بدأت ملامحه تتضح منذ أكثر من عامين).
-تزايد التكتلات والاندماجات العالمية.
-التطور التكنولوجي السريع في نظم المعلومات والاتصالات.
-الاتجاه المتزايد نحو تحرير الخدمات السياحية في إطار اتفاقية الجات.

ثانياً : التحديات الداخلية التى تواجه السياحة المصرية:

وأشار فيها إلي :-

- قصور المهارات البشرية للعاملين في الحقل السياحى.
- غياب التنسيق الفعال في السياسات السعرية والتسويقية والترويجية للمنشآت الفندقية والشركات السياحية.
- تعدد الجهات المانحة للتراخيص والجهات الإشرافية والرقابية علي المنشآت الفندقية والسياحية ، مع تداخل الاختصاصات.
- تزايد الأعباء المالية علي قطاع السياحة مما يؤثر سلباً علي قدرته التنافسية إزاء المقاصد السياحية الأخري.
- ضعف الوعي السياحى العام.

ثالثا : حول النهوض بالسياحة المصرية:

وقد تناول فيها آليات النهوض بالسياحة المصرية وهي:

- زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للتنشيط والترويج السياحى لمواجهة المنافسة الشديدة من المقاصد السياحية الآخري.
- إنشاء كيانات سياحية قوية من خلال تنظيمات القطاع السياحة الخاص لإمكان مواجهة التكتلات والاندماجات الدولية ، وتشجيع إنشاء شركات متخصصة في التسويق بأهم دول الإرسال السياحى لمصر، والتوسع في إقامة مكاتب سياحية بالأسواق الواعدة.
- تنشيط السياحة الداخلية والسياحة العربية الوافدة للتعويض الجزئي عن تراجع الحركة السياحية من الدول الغربية.
- الارتقاء بجودة المنتج السياحى المصري مع الحفاظ علي الميزة السعرية لتعزيز القدرة التنافسية.
- التخفيف من الأعباء المالية الملقاة علي مشروعات التنمية السياحية وعلي الزائرين لتحفيز الاستثمار السياحى وتنشيط حركة التدفقات السياحية الوافدة.
- توحيد جهات منح التراخيص والإشراف والرقابة علي المنشآت الفندقية والسياحية في صورة لجان مشتركة تحت مظلة وزارة السياحة.
- التوسع في برامج التدريب المهني والفني في كافة التخصصات المطلوبة ، مع إعادة النظر في المناهج والمقررات الدراسية بالكليات والمعاهد السياحية والفندقية بما يتوافق واحتياجات سوق العمل السياحى.

- ◆ تنويع المنتج السياحى المصري لاستقطاب مزيد من التدفقات السياحية وجذب شرائح جديـــدة ، مثـــل سياحة الرياضات البحرية وسياحة الجولف والسياحة البيئية والسياحة العلاجية.
- ◆ تفعيل خطة تطوير واستحداث المراسي النيلية بالتعاون مع الوزارات المعنية (وزارة الموارد المائيـــة والري ووزارة النقل) لتنشيط السياحة النيلية.
- ◆ سرعة استكمال مشروعات البنية الأساسية المرتبطة بقطاع السياحة ، وعلـــي رأســـها مشـــروعات المطارات والموانئ البحرية والطرق التي تخدم المراكز السياحية النشطة والمناطق الجديدة الواعدة.
- ◆ التيسير علي القطاع الخاص للمشاركة في مجال النقل البحري وخدمات المرافق العامة التي من شانها تعزيز جودة المنتج السياحة المصري.

رابعاً : آثار الأزمة العالمية (أحداث ١١ سبتمبر) علي السياحة المصرية :

وقد تناول فيها مؤشرات لعودة التعافي جزئياً وتدريجياً للتدفقات السياحية لبلادنا وأهمها:

- حققت مصر عام ٢٠٠٠ أفضل حصاد في تاريخها بواقع ٥,٥مليون سائح، ودخلاً سياحياً قـــدَّره البنـــك المركزي المصري بـــ ٤,٣ مليار دولار.
- أدارت مصر الأزمة الإقليمية الطاحنة (حالة شبه الحرب في الأراضـــي الفلســـطينية وداخـــل إســـرائيل) بنجاح، وفي وقت انهارت فيه صناعة السياحة في كل دول المنطقة ،ونجحت السياحة المصرية فـــي تســـجيل معدل نمو في الليالي السياحية – أساس احتساب الدخل – بنسبة زيادة ١,٣% في الشهور الثمانى الأولي عام ٢٠٠١.
- وبعد نسب انخفاض متتالية في شهور ســـبتمبر (١٨,٢%) ، وأكتوبـــر(٤١%) ونوفمـــبر (٥٤%) ، انحسر الانخفاض إلي ٢٣% في ديسمبر وكان إجمالي حصاد عام ٢٠٠١ ميلادية ٤,٦٥ مليون سائح بنســـبة تراجع قدرها ١٥% في الأعداد، ٩% في الليالي.
- قامت وزارة السياحة بتنفيذ مجموعة من البرامج والخطط الترويجية والتنشيطية وحملة للعلاقات العامـــة المهنية والإعلامية ، ومشاركة قوية في بورصات السياحة العالمية ، وبدأت نتائجها ومؤشرات نجاحها تتبلور (اعتبارا من النصف الثاني لديسمبر ٢٠٠١).
- تنبئ مؤشرات الحجوزات بتحسين جزئي وتدريجي للحركة الوافدة خلال شهري مارس وأبريل ، وتحسن في شهور الصيف (موسم الإجازات في العالم). ومن المأمول والمتوقع أن تستعيد السياحة المصرية المعـدلات العادية (لما قبل ١١ سبتمبر) اعتباراً من نوفمبر ٢٠٠٣ لتكون مصر بذلك من بين أوائل الدول التي تســـتعيد فيها صناعة السياحة عافيتها تمهيداً للانطلاق من جديد نحو معدلات النمو الكبيرة التي اعتدناها قبل الأزمـــة (متوسط معدل نمو سنوي ١٢% من عام ١٩٩٥ إلي عام الذروة ٢٠٠٠).
- وذلك "السيناريو" يتحقق بداهة بشرط عدم تفاقم الأزمة العالمية الراهنة أو تفـــاقم الأزمـــة الإقليميـــة أو توجيه ضربة عسكرية لدول عربية.
- تلا ذلك التقديم عرض للورقة المقدمة من هدي عوض- الخبير بالمركز- والتي بدأته بطرح التساؤل:

- كيف يمكن للقطاع السياحى أن يضع حزام أمان يقيه من الهزات والذبذبات حتى يمكن أن يضمن الصعود المستمر وليس فقط الحفاظ علي المستوي؟
- وفي معرض الإجابة علي هذا السؤال قسمت الباحثة الورقة إلي ثلاثة أقسام أساسية هي:

أولاً: حجم الخسائر علي حركة السياحة في مصر بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١:

- بالاستناد إلي الأرقام المبدئية التي أعدها خبراء معهد التخطيط القومي أشارت الباحثة إلي الخسائر الآتية في قطاع السياحة.
- احتمال انخفاض إيرادات السياحة في العام الحالي ٢٠٠٢ بنحو ١,٦ مليار دولار نتيجة إلغاء حجوزات هذا العام.
- انخفاض حركة النقل السياحى والبضائع بجميع أنواعها وأشكالها خاصة بعد زيادة القيمة التأمينية الخاصة بمخاطر الحرب.
- ارتفاع نسبة الإلغاء في حجوزات الفنادق ما بين ٥٠% إلي ٧٠% مما أدي إلي ركود كبير في السياحة والاستغناء عن نسبة كبيرة من العمالة تصل إلي ٧٠%.
- وقد ترتب علي ما سبق خسائر في شركات السياحة وصلت إلي ٢,٦ مليار دولار وهو ما يمثل مؤشراً لبعض الشركات لإعلان إغلاقها وتأثر ٥٦ صناعة خاصة بمستلزمات السياحة.

ثانياً: الآثار السلبية لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والمكاسب التي حققها قطاع السياحة في مصر منذ ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٢.

- أشارت الباحثة في هذا القسم إلي نقطتين :
- الأولي: تتعلق بالمكاسب والجهود التي أحرزها قطاع السياحة في الفترة منذ ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٠ وهي:
- ارتفاع مشاريع التنمية السياحية، حيث تم تشييد منتجعات سياحية ذات طاقة فندقية تربو علي ثلاثين ألف غرفة وهذا الرقم يمثل ثلث الطاقة الفندقية الإجمالية التي بدأت تشيدها مصر منذ القرن التاسع عشر.
- زيادة الاستمارات الفندقية والتي ترتب عليها تعاظم الدخل السياحى ليصل إلي ٣,٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٠.
- ترتب علي ما سبق ارتفاع أعداد السائحين والذي وصل لذروته عام ٢٠٠٠ حيث وصل إلي ٥,٥مليون سائح.
- الثانية: وتتعلق بتحرك وزارة السياحة والذي تم علي صعيدين:
- الصعيد الخارجي: نشطت حركة الترويج للسياحة المصرية في بعض الأسواق الأقل تأثراً بالأزمة وعلي رأسها السوق العربي، بجانب استمرار حملات التسويق والترويج في السوق التقليدي.
- الصعيد الداخلي: اهتمت السياحة الداخلية بطرح أسعار تشجيعية من قبل شركات السياحة والفنادق ومصر للطيران والتي وصلت إلي حد تخفيض أسعار تذاكر الطيران نسبة ٤٠% للأجانب و ١٥% للمصريين، علاوة علي نسبة تخفيض بالفنادق تصل إلي ٥٠%.

ثالثا: البدائل والمقترحات

قسمت الباحثة هذا القسم إلي نقطتين تناولت الأولى مدي تحقيق توصيات ندوة السياحة الأولي إبريـــل ١٩٩٨، بينما تطرقت الثانية إلي مقترحات تنشيط والنهوض بالسياحة المصرية، وذلك كالآتي:

(١) إلي أي مدي تحققت التوصيات التي ذكر في ندوة السياحة الأولي إبريل ١٩٩٨؟

أشارت الباحثة إلي أنها قد قدمت في المنتدى الأول عن السياحة إبريل ١٩٩٨. عددا من التوصيات:

١) خلق مجتمع غير طارد للسياحة وذلك بخلق ثقافة مشجعة علي ترويج السياحة. وتري الباحثة أن افتتـــاح مشروع تطوير الأديان بمصر القديمة حقق تلك التوصية والتي لم تتحقق بشكل كامل لإغفـــال إدراج صناعـــة الاستضافة في مناهج التعليم بمراحله المختلفة.

٢) تركيز الجهود علي السياحة الداخلية: وقد تحقق ذلك بخفض الأسعار علي تذاكـــر الطـــيران، وحجـــوزات الفنادق..... إلا أن ذلك كان إجراء مؤقتا سرعان ما تبدد بعد أن انتهت الأزمة. لذلك من الضروري دعـــم السياحة الداخلية كمحور دائم وأساسي في تنشيط السياحة والنهوض بها.

٣) الاهتمام بتنويع المنتج السياحي: وقد تحقق ذلك حيث قامت وزارة السياحة بإنشاء وتطوير:

- السياحة العلاجية بالواحات البحرية.
- السياحة النيلية.
- سياحي الجولف.
- سياحة اليخوت.

٤) وجود جهاز متخصص لإدارة الأزمات:فقد ترأس وزير السياحة لجنة إدارة الأزمات السياحية التي عقـــدت اجتماعها في لندن وأشار الوزير فيها إلي عدد من المقترحات لمواجهة أثار ١١ سبتمبر علي السياحة. ومنها تقديم الدعم المالي لشركات الطيران، والتسهيلات الائتمانية والقيام بحملات علاقات عامـــة لتغـــير الصـــورة السلبية عن المقصد السياحة الوطني استنادا للحقائق الموضوعية بمنتهى الأمانة والشفافية.

(٢) البدائل والمقترحات الجديدة:

أشارت الباحثة إلي حقيقة هامة وهي أن مصر رغم امتلاكها ثلثي آثار العالم، ورغم جوها المعتدل طـــوال العالم، وتنوع البيئات السياحية بها من صحروايةة، زراعية، واحات ..... رغم كل ما ســـبق لا تحتـــل مصر موقعا بين الدول الخمسة عشر الأول. وقد تساءلت الباحثة ماذا ينقص السياحة المصرية، رغم كل مـــا سبق، حتى تنطلق وتلحق بركب الدول الخمسة عشر الأول في السياحة؟

وفي معرض إجابتها عن هذا السؤال، طرحت عددا من المقترحات التي يمكن أن تسهم فـــي الانتقـــال بترتيب مصر من الترتب ٢٧ إلي أن تتبوأ مركزا بين الدول الأول: وهذه المقترحات:

١) الاستفادة من التجارب السابقة للدول المتقدمة سياحيا. ومن أهمها:

أ- الولايات المتحدة ويمكن الاستفادة منها من:

- تجربتها في تنشيط السياحة الداخلية.
- وجود اتصال مباشر بين هيئة تنشيط السياحة والمكاتب الخارجية.

ب- ألمانيا ويمكن الاستفادة منها من فكرة تقديم الخدمات السياحة لذوى الاحتياجات الخاصة.

جـ- تونس، ويمكن الاستفادة من:

- تطبيق المعادلة التونسية: حسن الضيافة + خدمة جيدة = تدفق سياحي.

- تعاقد الشركات السياحية المحلية مع البنوك في أوربا وأمريكا لجلب السياح وبنظام التقسيط المريح مع خصم سعر الفائدة.

٢) الاهتمام بالسياحة الداخلية

- فمن ناحية هناك اتهام للسياحة المصرية بأنها سياحة متحيزة للخارج، حيث يفضل المتعاملون في السياحة التعامل مع السائح الأجنبي وليس المصري الذي يعتبر درجة ثانية أو ثالثة.
- ومن ناحية ثانية نسبة كبيرة من الاستثمارات السياحية توجه لإنشاء فنادق (٥) نجوم مقارنة بالموجهة لفنادق النجمة الواحدة (٣٣% مقابل ٣%).
- ومن ناحية ثالثة يشير الواقع إلي اللجوء للسياحة الداخلية فقط في حالة الأزمات وبعد زوالها(أي الأزمات) يرتد العمل السياحى عن المجال الداخلي.

بناء علي ما سبق تدعو الباحثة إلي ضرورة إدماج السياحة الداخلية ضمن خطة الدولة لتشيط صناعة السياحة، وضرورة عمل حصة للسياحي الداخلية تتبناها الشركات السياحية الكبيرة والصغيرة علي السواء علي أن تتم محاسبة الشركات التي لا تخضع لهذا النظام.

٣) مزيد من الاهتمام بالسياحة العربية وذلك من خلال

- إعادة النظر في إستراتيجية المنشآت السياحية والتي تعتمد علي المنشات ذات مستوي ٤ أو ٥ نجوم إلي إستراتيجية الشقق التي يفضلها السائح العربي.
- إلغاء تأشيرات الدخول أمام السياح العرب في الدول العربية ولا ضرر إذا لجأت كل دولة إلي فرض رقابة علي حدودها لمنع دخول الأشخاص المشتبه فيهم.
- العمل علي جذب (١٠) ملايين سائح علي عربي من مجموع ٢٠٠ مليون عربي لتعويض خسائر السياحة الخارجية في وقت الأزمات.

٤) دور الدولة في تطبيق نظام السياحة المتكاملة:

أشارت الباحثة إلي دارسة قدمها المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، عن دور الدولة، طالبت فيه بضرورة:

- تطبيق السياسات السياحية المتكاملة التي تضم جميع الخدمات معا بطريقة منسقة ومنظمة تقوم علي التعاون بين وزارة السياحة، وسلطات الإدارة المحلية وقطاع الأعمال السياحة.
- قيام وزارة السياحة بإجراء دراسات للدوافع النفسية للسائحين في مختلف الأسواق السياحية الرئيسية.
- تقديم التسهيلات في مجال السياحة مع عدم الإخلال بسيادة الدولة وتحقيق أمنها.

٥) التركيز علي الأسواق الأقل تأثرا بالحوادث

• مازال التركيز علي السياحة الأوروبية مثل ألمانيا ، وأسبانيا والنمسا وتستحوذ السـياحة الأوروبيـة علي ٦٨% من إجمالي السياحة القادمة لمصر يليها الشرق الأوسط بنسبة ١٤,٢%.

• وعلي الجانب الآخر تصل نسبة السياحة القادمة من الأمريكتين ، وشرق آسيا والباسفيك، وأفريقيـا إلي ١٧,٦% موزعة علي ٨,١% للأمريكتين ، ثم ٦,١% لشرق آسيا والباسفيك ثم ٣,٤% لأفريقيا.

لذلك يجب علي وزارة السياحة أن تفتتح أسواقا في الدول غير المتأثرة بالكوارث مثل دول أمريكا اللاتينيـة والتي يصل السائحين الوافدين منها ١% فقط.

٦) آفاق تامين السياحة من أجل تنشيطها

• يتعين علي الحكومة مسئولية مراقبة البرامج والتعاقدات التي يبرمها أصحاب العمل علي العاملين فـي مجال السياحة

• لابد من إيجاد أسلوب تأميني لمواجهة الكوارث يغطـي أقـل تكلفـة فعليـة لاسـتمرار المنتجـات والاستثمارات السياحية حتى عبور الأزمة.

٧) الاهتمام بالسياحة الدينية لما تمتلكه مصر من مزارات دينية لها أهميتها لدي جميع الطوائـف اليهوديـة والقبطية والإسلامية.

• ولابد من تكثيف الجهود لتنشيط هذا النوع من السياحة واستقلال تلك المزارات وبـالذات المـزارات الدينية للدولة الفاطمية الشيعية باعتبارها عنصر جذب للسائح الإيراني (سياحة أهل البيت).

وفي نهاية العرض ، خلصت الباحثة إلي ما يلي :

- أنه لا تكفي مقولة أن لدينا ثلثى آثار العالم لجذب السائح إلى مصر وذلـك أن صناعـة السـياحة هـي صناعة ترفية تتطلب جهودا متواصلة.

- إن صناعة السياحة في العالم ليست مجرد فندق ولكنها الترفيه وخدمـات راقيـة المسـتوي ومعتدلـة الأسعار.

- النهوض بمستوي صناعة السياحة يبدأ بتنشئة الجيل الحالي وأجيال المستقبل علي حب تـاريخ مصـر واحترام آثارها.

- لابد من الإشارة للجهود التي بذلت لاستعادة النشاط السياحى في فترة قصيرة نسـبيا (٣ أعـوام) مـن أهمها بورصة سياحة مصرية تساهم فى فتح حوافز سياحية جديدة وهي إحدى التوصيات التي أشارت إليـها الورقة.

بعد الانتهاء من عرض الباحثة للورقة تم فتح باب النقاش حول ما أثارته مـن نقـاط وموضوعـات، ويمكن تقسيم المداخلات إلي محورين تناول الأول العقبات التي تواجه السياحة في مصر ، فيما أشار الثـاني إلي مقترحات تفعيل للتغلب علي تلك العقبات والانطلاق نحو تنشيط وتفعيل العمل السياحى.

المحور الأول : عقبات السياحة المصرية

- غياب العمالة الماهرة والمدربة في مجال السياحة ، والقادرة علي التكيف مع متطلبات العصر.
- غياب الثقافة السياحية للتعامل مع السائح العربي.

- قصر عمر السياحة كصناعة حسب يعود تاريخ ميلادها إلي عام ١٩٨٠ وكانت قبل ذلك عبارة عن مجهودات فردية.
- غياب دراسة شاملة لأهمية الاستثمار في مجال السياحة.
- تعدد وتضارب وتداخل الأجهزة والوزارات المنوط بها الإشراف والتعامل مع الشركات السياحية وهذا يؤدي إلي تكبد تلك الشركات لمبالغ تسد لكل جهة من تلك الجهات.
- افتقار المطارات للإمكانيات الأساسية التي يحتاجها السائح.
- تقصير المسئولين عن السياحة في تقديم التسهيلات اللازمة والكافية لتنشيط السياحة.
- موسمية السياحة الداخلية .
- عدم كفاءة القائمين علي السياحة علي إدارة السياحة وبالذات إدارة الأزمات السياحية.
- عدم القدرة علي تسويق المنتج السياحى بكفاءة وفعالية.
- غياب الاهتمام بالبحث العلمي في مجال السياحة ، فالبحث العلمي في مجال السياحة لا يلقي الدعم الكافي لممارسة رسالته للنهوض بالسياحة.
- عدم صلاحية خريجى المدارس والمعاهد السياحية للعمل في مجال السياحة لقصور المناهج والتدريب.
- افتقار المطارات للإمكانيات الأساسية التي يحتاجها السائح.

<u>المحور الثاني : مقترحات تنشيط السياحة المصرية</u>

- ضرورة إيجاد عنصر بشري مدرب ويمتلك المقومات والمهارات الأساسية للعمل السياحى.
- تنشيط السياحة الداخلية ، فهي صمام الأمان للسياحة المصرية.
- لابد من وضع التحولات السريعة في تقديم الخدمات السياحية في الحسبان لدي القائمين علي صناعة السياحة.
- لابد من وضع خطة واضحة تبرز كيفية الاستثمار في مجال السياحة وكذلك الإجراءات التي يمكن أن يتبعها المستثمر والمزايا التي يمكن أن يحصل عليها.
- وجود خطة واضحة تنتهجها وزارة السياحة عند حدوث الأزمات حتى لا تتوقف السياحة عند حدوث أزمة ما.
- ضرورة دراسة رغبات السائح العربي بطرح برامج سياحية تتماشي مع هذه الرغبات.
- ضرورة رفع وزارة السياحة إلي مستوي الوزارات السيادية.
- تنشيط المجلس الأعلى للسياحة وهو مستقبل مصر.
- ضرورة تغيير النظرة إلي السائح العربى.
- نشر الوعي السياحى والثقافة السياحية التي تؤكد علي محورية السياحة في رسم مستقبل مصر.
- لابد من وجود نوع من الشفافية وإتاحة للمعلومات.
- لابد من وجود إستراتيجية إعلامية واضحة توضح صورتنا وحضارتنا للآخر والتي تقوم علي التعايش معه.

- الفصل بين السلطات المحلية والسياحية.
- ضرورة تنويع المنتج السياحى وعدم الاقتصار علي منتج واحد.
- تحسين جودة المنتجات السياحية.
- الاهتمام بالدراسات عن المستهلك وبالتحديد إجراء البحوث التسويقية.
- الاهتمام بالمرشد السياحى لأنه سفير مصر في الداخل وذلك من خلال توفير الدعم لقدراته العلمية.
- إدماج الآثار فى وزارة السياحة.
- ضرورة توعية صناع القرار والسياسات بالسياحة وأهميتها.
- تنمية وتطوير سياحة الشواطئ وبالتحديد الأخذ بتجربة تونس في هذا المضمار.
- الاهتمام بخريج السياحة وتطوير مناهج السياحة بما يتفق مع متطلبات العصر.
- ضرورة أن يوفر المسئولون الدعم اللازم لهذا القطاع من خلال القضاء على العقبات التـــي تحـــول دون تنشيط السياحة .
- ضرورة تمثيل شركات الطيران في الاتحاد المصري للغرف السياحية.